

اقتصاد

الفساد .. الوجه الآخر للتعاون الاستهلاكي .. مسؤول في «التموين» يكشف لـ«الوطن»:

«تعاونية استهلاكية» باعت عقاراً بـ ٨ ملايين ليرة بالتقسيط وسعره الأدنى ١٤٠ مليوناً!

عبد الهادي شباط

يبدو أن جملة الإشارات والملاحظات التي تلقها مسؤول في التموين لـ«الوطن» في وقت سابق حول شبهات وفساد تجول وراء الأبواب الخلفية في قطاع التعاون الاستهلاكي، بدأت تتكشف، وتخرج إلى العلن.

وفي تصريح لـ«الوطن»، كشف مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن مجموعة من ملفات الفساد تتابعها الوزارة في قطاع التعاون الاستهلاكي، والملف الأول الذي انتضحت خيوطه، وتكشفت ملامسته، يأتي من جمعية التعاون الاستهلاكي في محافظة السويداء، حيث ضبقت الوزارة حالة بيع نفذتها الجمعية لأحد العقارات لديها مؤخراً بقيمة ٨ ملايين ليرة، تدفع وفق العقد المنظم بين الجمعية والمشتري ٤ ملايين نقداً بينما يدفع الجزء المتبقي وهو نصف المبلغ على شكل أقساط.

وأشار إلى أنه بعد التحري عن القيمة الحقيقية للعقار الممكن أن يتم استثماره على شكل صالة رياضية حسب المعلومات الأولية، تبين أن قيمته حالياً تساوي ٣٠٠ مليون ليرة سورية، بينما بالرجموع إلى وقت البيع والفترة الزمنية نفسها التي تم بيع العقار فيها، قدرت القيمة الدنيا لعقار وفق التخصيمات التي أشرفت عليها الوزارة بنحو ١٤٠ مليون ليرة.

مؤكد أن الوزارة مستمرة في استكمال المعلومات والبيانات والحقائق حول واقعة البيع وطبيعتها ومشروعيتها



القانونية.

وبين المسؤول في التموين لـ«الوطن»، أن مساحة العقار الذي تم بيعه تصل إلى ٣٠٠ ٢م حيث يصل سعر المتر الواحد المربع إلى نحو مليون ليرة سورية. منوهاً بأن هذه الواقعة ليست الوحيدة من نوعها التي يجري تصفيها

التحريات تطول ٢٢ قضية مشابهة في محافظة السويداء

وصعبة استعدت تفعيل كل آليات ومنافذ التدخل الإيجابي لتعزيز حالة المواطن المعاشية، ورغم أن الحديث هنا يدور زمنياً لأكثر من ثلاثة عقود ربما عززت لدى بعض الجمعيات قناعة تملكها أو تفردتها بملكية واستثمار هذه العقارات، إلا أن عادية هذه العقارات تعود إلى وزارة التجارة الداخلية، وأن الوزارة متمسكة بتوجيهاتها حول شراكتها بأي استثمار تجريبية هذه الجمعيات لعقاراتها في حال تم طرحها للاستثمار خارج الجمعية من مستثمر خاص وأنها تطالب بحصتها من ريعية وعائدات هذه الاستثمارات.

وأشار إلى أن الوزارة تعكف حالياً على بحث ودراسة كاملة لقطاع التعاون الاستهلاكي وخاصة القضايا والحالات التي تحتاج إلى بيان وتوضيح قانوني وعلى وجه الخصوص حالة العقارات والمباني التي يستثمرها قطاع التعاون الاستهلاكي عبر جمعياته البالغة ١٥ جمعية تتوزع في العديد من المدن والمحافظة.

وعن شدة التركيز على ملكية العقارات المستثمرة والتي تديرها جمعيات التعاون بين أن معظم هذه العقارات توجد في مناطق وأحياء في مراكز المدن ولها قيمة مالية عالية حيث قدر متوسط العديد منها في ثمانينيات القرن الماضي لنحو ١٥ مليون ليرة، فحسباً تتحدث حالياً بعد أكثر من ثلاثة عقود وحوادث طفرت كبيرة على أسعار العقارات عن قيم عالية جداً لهذه العقارات ولا بد من متابعتها وبحث طرق وكيفية إدارتها لأنها في النهاية أملاك عامة.

وحماية المستهلك، حيث منحتها الحكومة لهذه الجمعيات لاستثمارها خلال فترة الثمانينيات لدعم حالة التدخل الإيجابي وتنشيط عمل هذه الجمعيات لتأمين وتوفير المواد والسلع الأساسية للمواطن خلال تلك الفترة وخاصة أن البلاد مرت حينها بظروف اقتصادية قاسية

٣٦٦ مليار ل.س مستوردات تجار ريف دمشق خلال ٢٠١٦

الوطن

بين مدير اقتصاد ريف دمشق حسام الشالاتي أن إجازات الاستيراد الممنوحة للتجار تكامل العام ٢٠١٦ بلغ ٦٤٣٨ إجازة مستوردي القطاع الخاص و٦١ إجازة للقطاع العام.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار الشالاتي إلى أن عدد موافقات الاستيراد الممنوحة من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بلغ ١٣٢٨ موافقة للقطاع الخاص، كما بلغت قيم جميع المستوردات نحو أكثر من ٣٦٦,٣ مليارات ليرة سورية.

وبين الشالاتي أن أهم المواد المستوردة هي مواد غذائية شملت السردين والتونا والأرز والسكر والشاي والمثقة والبن غير المحمص والفسق عبيد والسمسم والحليب المجفف وحليب الأطفال والموز. إضافة إلى مواد أولية معدة لصناعة الأدوية وبدور زراعية وأسدة ومبيدات زراعية ومواد أولية للصناعات المختلفة منها حبيبات بلاستيكية ومواد كيميائية مختلفة وزيتون نباتية خام ومواد أولية للصناعات الغذائية ومواد أولية للصناعات الهندسية وآلات ومستلزمات صناعية وخطوط إنتاج، إضافة إلى قطع تبديل معدات وسائل الإنتاج وقطع تبديل السيارات وزيتون محركات وإطارات.

وتضمنت المستوردات كذلك بحسب الشالاتي مواد مختلفة كالخيوط والأقمشة والأخشاب ومستلزمات الطاقة الشمسية ومولدات كهربائية ومحركات ومحولات وانفيرترات وهواتف وموبايلات، ومن الورق بأنواعه والأحبار والطابعات وأدوات مكتبية مدرسية وقرطاسية ومكبيوترات وقطعها ومتمماتها وعدد يدوية وإطارات وأدوات صحية.

وأشار الشالاتي إلى أن منشأ هذه المواد من المستوردات كانت من روسيا وإيران والصين واندونيسيا وتايلاند

وكوريا الجنوبية وماليزيا وفيتنام وألمانيا والهند وهولندا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرازيل والسودان والجزائر والإكوادور. في حين أهم مصادر هذه المواد هي روسيا وإيران والصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وتايلاند وفيتنام وماليزيا والإمارات ولبنان.

وبين من جانب آخر أن عدد شهادات المنشأ الصادرة عن غرف الصناعة والزراعة والتجارة السورية لتصدير المنتجات السورية والمصدقة في مديرية الاقتصاد وصلت إلى ١٨٢١٣ شهادة وكانت أهم المواد المصدرة البسة داخلية وخارجية نسائي وولادي ورجالي ومصنوعات منزلية بلاستيكية ومصنوعات معدنية وحديدية شوايات لحوم ومناشر غسل وسلالم ولوازم صوبيات وإكسسوارات درابزين حديد ومصنوعات خشبية وأثاث منزلي تام الصنع ومواد غذائية وزهورات وبين معبأ وزيتون محضر بالماء والملح وديس ونمر ورمان وسكاكر وحلاوة وزيت زيتون وزيتون مشكل وحجر مشغول وخضار وفواكه.

وبين الشالاتي أن المديرية جاهزة لتلقي كافة الطلبات والاستفسارات حول عمليات الاستيراد ومراجعة المديرية شخصياً وليس عبر المندوبين لإيضاح أي معلومات تتعلق بالاستيراد والمواد المسموح باستيرادها حالياً.

وكانت وزارة الاقتصاد نشرت بيانات مديرية اقتصاد حمص حيث بلغت قيمة إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة فيها ١٤٩ مليار ليرة سورية خلال ٢٠١٦ والبالغ عددها ١٠٧٤ وبينت أن المستوردات بقصد التجارة قد تصدرت لائحة المستوردات للعام الماضي حيث بلغ عددها ٦٠٤ إجازات وموافقات بقيمة ما يقرب من ٧٧ مليار ليرة سورية وتضمن المواد الغذائية من سكر ووز وشاي وسمسم وبن أخضر، إضافة إلى المواد العلفية وذرة صفراء وشعير علفي وقول الصويا ومواد أخرى كالأخشاب قطع تبديل وعدد صناعية وغيرها.

حاكم مصرف سورية المركزي لـ«الوطن»:

حلول عملية للفئات النقدية الصغيرة منتصف العام الحالي

زيادة ملموسة في تحويلات المغتربين عبر الألفية النظامية



محمد راكان مصطفى

كشف حاكم مصرف سورية المركزي ريد درغام لـ«الوطن»، أن استبدال الأوراق النقدية الثالثة من جميع الفئات (بما فيها فئتا خمسين ومئة لليرة) يتم بشكل روتيني، ومستمر في المصرف وفق الحاجة، مستغرباً ما تناقلته بعض وسائل الإعلام أسس عن بدء المصرف بوضع كميات جديدة من فئة خمسين ومئة لليرة في أغلب المحافظات السورية.

موضحاً أن المصرف مطلع بدقة على معاناة المواطنين في تعاملهم مع الأوراق النقدية القديمة لبعض الفئات، مشيراً إلى أن الحل الحقيقي لهذا الأمر ليس بالطباعة أو باستخدام وسائل إلكترونية، كما يشاع، وإنما يستوجب دراسة معمقة، لتكون النتائج إيجابية وعملية. مؤكداً أنه مع منتصف العام الحالي ٢٠١٧ سيكون هناك حلول جديدة عملية ومناسبة ترضي المواطنين، لجهة تعاملهم مع الفئات النقدية الصغيرة،

الأمير الذي ساهم في استقرار أسعار الصرف، وأصبحت الأسعار في السوق النظامية أفضل من الموازية، ما نتج عنه زيادة ملموسة في تحويلات المغتربين عبر الألفية النظامية. عبر المصارف، وتراجع عمليات المضاربة.

المستخدمة في حياتهم اليومية، وفي سياق متصل بالسياسة النقدية، أكد درغام لـ«الوطن»، أن المصرف لم ولن يتدخل في سوق الصرف عبر جلسات التدخل، في حين أبتع سياسة التكافل بين المركزي والمصارف وشركات الصرافة،

الصاغة يريدون تحرير تجارة الذهب بالكامل

وزير المالية لـ«الوطن»: يعني الموافقة على التهريب في الظرف الحالي

مليون ليرة سورية، وجمعية حلب تسد ٤١ مليون ليرة سورية، وجمعية حماة تسد ٧ ملايين ليرة سورية، بما يتناسب وحجم العمل وحركة الدمع في كل جمعية.

أما عن إمكانية عدم حصر نقل الذهب الموسوم والمذفوعة رسومه وضرائبه، فقد بين وزير المالية أن النقل بين المحافظات عن طريق المطارات فقط وإنما السماح بنقله بكافة وسائل النقل بموجب وثيقة رسمية أصولاً من الجمعيات الحرفية للصاغة والاتحاد العام، فأوضح وزير المالية أن الرأي المتفق عليه هو النقل عبر المطار، وهو رأي المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد، حيث إن عمليات المراقبة ومنع التلاعب والغش ممكن ضمن المطار، أما النقل بالطرق الأخرى لا يوجد إمكانية لمراقبته نظراً لصعوبة مراقبة كافة الطرقات في هذه الأزمة، وهو أمر يشجع على التهريب بشكل يكون التلاعب فقط في بيع بضاعة غير دموغة ولكن سيصل إلى التلاعب بالعميات.

بدوره، أوضح عضو جمعية الصاغة بدمشق إلياس ملكية في تصريح لـ«الوطن»، أن جمعيات الذهب ليست ضد تطبيق أي قرار من وزارة المالية ولكنهم عرضوا للحكومة سبلات رفع قيمة المبلغ المطلوب تحصيله أو فرض تحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٥٪ فهذا الرقم يتجنع ضعاف

جدل الصاغة والحكومة حول «الاستهلاكي» ينتهي إلى حل مؤقت

غير متاح حالياً، ولكن يمكن تطبيقه لاحقاً عند تحديث الأظفة وخاصة الإلكترونية منها. من جانبه، لم ينف رئيس جمعية الصاغة في حلب عبدو موصلي قيام بعض الصاغة باقتطاع رسم ٥٪ عند بيع الحلبي، وذلك في محاولة منهم لتحصيل ربح أعلى من الزبائن بإدعائهم أن وزارة المالية فرضت على الصاغة تطبيق الرسم، ولكن هذه الحالات كانت قليلة وتمت متابعتها ومنع تكرارها،



علي محمود سليمان

كشف وزير المالية سامون حمدان لـ«الوطن» عن التوصل إلى اتفاق مع جمعيات الصاغة الثلاث برعاية رئيس مجلس الوزراء، يتم بموجبه تسديد مبلغ ١٠٠ مليون ليرة سورية كميلاً مقطوعاً شهرياً، عن ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي.

موضحاً أن الاتفاق يشمل النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٧، أي أن وزارة المالية سوف تحصل مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة سورية عن الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، مضيفاً بأنه وفق ما يتم الوصول إليه من معلومات عن حركة البيع والشراء خلال هذه الفترة سيتم حينها البحث في اتفاق النصف الثاني من العام الحالي، إن كان سيتم زيادة المبلغ أو الإبقاء عليه.

ولفت حمدان إلى الاتفاق تم التوصل إليه بعد عقد جلسة ثانية مع جمعيات الصاغة بعد أن رفضوا المبلغ المطلوب في الاحتجاج الأول وهو ٢٠٠ مليون ليرة سورية شهرياً، وحينها قامت الوزارة بوضع مندوب منها في كل جمعية لمراقبة عمليات الدمع وتطبيق الرسوم الخاص بالإنفاق الاستهلاكي، ولكن هذا الأمر شكّل إرهافاً للطرفين فمن جهة الوزارة، فإن وضع مراقب في كل جمعية بالمحافظات ومتابعة كل عملية دمع تتم سيكون مرهقاً على المدى

الطويل، ويشكل حالة تخوف من نشوء مصالح ما بين المراقبين والصاغة، وبالنسبة للجمعيات فهي لم تقم بأي عملية دمغ وفق الرسم المطلوب، وذلك تم الاتفاق وفق تقديرات وزارة المالية لكمية الذهب التي يتم دمغها في الجمعيات الثلاث.

الأمير يشير إلى احتمال وجود تهريب ضريبي لدى الصاغة، الذين يأخذون من المشتري كامل المبلغ المقرر برسوم الإنفاق الاستهلاكي ٥٪، ولا يدفعون

منه سوى جزء، وهو المبلغ المتفق عليه بين الصاغة والحكومة. وحول ذلك رأى وزير المالية أن التأكد من عدم وجود تهرب ضريبي في هذه الظروف يحتاج لإمكانات كبيرة من وضع مراقبين ومندوبين في جميع الأسواق وهو أمر غير ممكن حالياً ولذلك يكون تسديد الرسوم عند الدمع في الجمعية أفضل حل في المرحلة الحالية، في حين موضوع الفوترة يحتاج إلى ظروف تتناسب مع إجراءات الفوترة وهو أمر